

الباب الرابع

في شكل طلب اعادة النظر

الفصل الاول

شكل طلب اعادة النظر في التشريع المصرى

عالج المشرع المصرى طلب اعادة النظر بالمواد من ٤٤١ حتى ٤٥٣ من قانون الاجراءات الجنائية ثم عدلت بعض المواد بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

وطلب اعادة النظر هو طريق طعن غير عادى فلا يترتب عليه ايقاف تنفيذ الحكم اللهم الا اذا كان صادرا بالاعدام (م ٤٤٨ أ ج) . وهناك اوجه خلاف بين الطعن بطريق النقض وطلب اعادة النظر - فالطعن بالنقض لا يكون الا في الأحكام النهائية وينبنى على الخطأ في القانون أو تطبيقه أو في تأويله ، أما الطعن بطلب اعادة النظر فانه لا يكون الا في الأحكام الباتة وينبنى الطعن على خطأ في الوقائع كما أن صفة الطاعن بالنقض تختلف عن صفة الطاعن بطلب اعادة النظر فضلا عن أن التقدم بالطعن يجب أن يكون في الميعاد الذى ضربه القانون - أما بالنسبة لطلب اعادة النظر فلم ينص القانون على ميعاد معين للتقدم بالطلب .

وطلب اعادة النظر يقوم أساسا على اصلاح الخطأ في الوقائع الذى يشوب الأحكام الباتة في حين أن الطعن بطريق النقض ينبنى على الخطأ في القانون أو تطبيقه أو في تأويله .

واجتراما لحجية الأحكام الجنائية وتحقيقا للعدالة فقد نص المشرع

في المادة ٤٤١ إجراءات على الحالات التي يجوز فيها طلب إعادة النظر ،
واستلزم القانون في الأحكام التي يجوز فيها طلب إعادة النظر
الشروط الآتية :

١ — يجب أن يكون الحكم باتا بمعنى أن يكون الحكم اكتسب حجية
الأمر المقضى فيه باستنفاد طرق الطعن العادية وغير العادية أو لم يطعن
فيه في الميعاد القانوني • ويجوز الطلب ولو كان الحكم قد نفذ بالفعل
أو امتنع تنفيذه لسقوط العقوبة بالتقادم أو لصدور عفو عنها ، أو لأنه
صدر مع وقف التنفيذ أو حتى لوفاة المتهم • أما إذا صدر عفو شامل
فإن الجريمة تعتبر كما لو كانت فعلا مباحا ومن ثم لا يمكن طلب إعادة
النظر في الحكم الصادر فيها (١) •

٢ — يجب أن يكون الحكم صادرا في جنائية أو في جنحة ، ومن ثم
تخرج الأحكام الصادرة في مواد المخالفات عن نطاق طلب إعادة النظر
لأن الإدانة في مواد المخالفات ليست من الخطورة التي تدعو للمساس
بالأحكام النهائية وإعادة النظر في موضوع الدعوى من جديد (٢) ، والعبرة
بطبيعة الحكم الصادر في الدعوى بغض النظر عن الوصف القانوني التي
رفعت به الدعوى •

٣ — يجب أن يكون الحكم صادرا بعقوبة ، ويقصد بالعقوبة هنا
العقوبة الجنائية بصرف النظر عن مقدار العقوبة أو نوعها ، ولذا لا يقبل
طلب إعادة النظر في الحكم الصادر في الدعوى المدنية المقامة من المدعى
بالحق المدني ، كما لا يقبل في حكم صادر بعقوبة تهذيبية أو اصلاحية •

ومن الناحية العملية نجد أن طلب إعادة النظر قليل الحدوث
فلم يتجاوز ثمانية طلبات ابتداء من ١٩٤٩ حتى سنة ١٩٧٩ تقريبا •

(١) إستاذنا الدكتور رؤوف عبيد المرجع السابق ص ٨٨٧ •

(٢) الدكتور حسن صادق المرصاوى ، المرجع السابق ص ٨١ •

وستعالج شكل الطعن بطلب اعادة النظر في ثلاثة مطالب على النحو التالي :

- **المبحث الأول :** صفة الطاعن بطريق طلب اعادة النظر .
- **المطلب الأول :** الطاعن غير النيابة العامة .
- **المطلب الثاني :** الطاعن النائب العام .
- **المبحث الثاني :** ميعاد طلب اعادة النظر .
- **المبحث الثالث :** تقديم طلب اعادة النظر .

المبحث الأول

صفة الطاعن

ان طلب اعادة النظر شأنه شأن أى طريق طعن آخر بحيث يجب توافر صفة الطاعن وأيضا توافر مصلحة فى الطعن .

ولقد قصر المشرع حق الطعن بطلب اعادة النظر على النائب العام أو المحكوم عليه أو من يمثله قانونا اذا كان عديم الأهلية أو مفقودا أو لأقاربه أو زوجه بعد موته « م ٤٤٢ ، ٤٤٣ أ . ج » ولم يشترط القانون درجة قرابة معينة فيمن يطلب اعادة النظر .

وبينت المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات خمس حالات يجوز فيها طلب اعادة النظر الا أن المشرع جعل حق الطعن بطريق طلب اعادة النظر فى الحالات الأربع الأولى للنائب العام أو لغيره ممن ورد ذكرهم فى

المادة ٤٤٣؛ إجراءات ، أما الحالة الخامسة فخصرها الشارع على النائب العام وحده وسنوضح ذلك فيما يلي :

أولا : الحالات التي يكون حق طلب إعادة النظر للنائب العام أو لغيره :

١ — إذا حكم على المتهم في جريمة قتل ثم وجد المدعى قتله حيا بصرف النظر عن تكييف الواقعة واحتراما لحجية الأحكام الجنائية أثر المشرع ألا يكتفى بمجرد ظهور الدليل على وجود المدعى قتله حيا بل أوجب وجوده بالفعل حيا ، مما يؤكد أنه يتطلب الدليل الجازم القاطع بذاته في ثبوت براءة المحكوم عليه أو سقوط الدليل على ادانته (١) .

٢ — إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة ، ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة عينها ، وكان بين الحكمين تناقض بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما ، ولقبول الطلب يجب أن يقع التناقض بين الحكمين ، لا بين جزئية أو أكثر من حكم واحد (٢) وان يكون الحكمان صادرين ضد شخصين مختلفين عن واقعة واحدة ، وأن يكون الحكمان قد صدرا بالادانة بحيث يستحيل التوفيق بينهما فيما قضيا به في منطوقهما (٣) .

٣ — إذا حكم على أحد الشهود أو الخبراء بالعقوبة لشهادة الزور وفقا لأحكام الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات أو إذا حكم بتروير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى ، وكان للشهادة أو تقرير الخبير أو الورقة تأثير في الحكم .

(١) نقض ٦٦/٥/٣ أحكام النقض س ١٧ ق ١٠٠ ص ٥٥٥ الطعن ١٨٦٨ لسنة ٣٤ ق .

(٢) استاذنا الدكتور رؤوف عبيد المرجع السابق ص ٨٨٩ .

(٣) نقض ١٣/١٠/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٩ ص ١٠٦٥ الطعن ١٣٢١ لسنة ٣٩ ق .

٤ - إذا كان الحكم مبنيا على حكم صادر من محكمة مدنية أو من إحدى محاكم الأحوال الشخصية وألغى هذا الحكم وهذه الحالة لم ينص عليها القانون الفرنسي ولكنها وردت في بعض القوانين الأخرى كالقانون الألماني والقانون الإيطالي (١) - وهذه الحالات تبدو فيها جدية للطلب لما تدل عليه من خطأ الحكم أو تناقضه مع حكم آخر نهائي أو تأسيسه على حكم ألغى (٢) . واستقر قضاء محكمة النقض بأنها حالات منضبطة يجمعها معيار محدد أساسه أن الواقعة الجديدة المسوغة لاعادة نظر الدعوى اما أن يبنى عليها بذاتها ثبوت براءة المحكوم عليه بوجود المدعى قتله حيا أو بقيام التناقض بين حكمين بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما ، واما أن يبنى عليها انهيار أحد الأدلة المؤثرة في الحكم بالادانة كالحكم على الشاهد أو الخبير بالمعقوبة المقررة لشهادة الزور أو الحكم بتزوير ورقة قدمت في الدعوى أو الغاء الأساس الذي بنى عليه الحكم (٣) .

ثانيا : الحالة التي يكون حق الطلب للنائب العام وحده (٤) :

ان نصوص قانون الاجراءات الجنائية صريحة وقاطعة في أن حق طلب اعادة النظر في الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ أ . ج وهي حالة ما اذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع ، أو اذا قدمت أوراقا لم تكن

(١) الدكتور ادور غالى الذهبى ، اعادة النظر في الاحكام الجنائية ص ٣ طبعة ١٩٧٠ .

(٢) نقض ١٩٦٢/٢/٢٠ احكام النقض س ١٣ ق ٤٨ ص ١٧٤ الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ ق .

(٣) نقض ١٩٦٦/٥/٣ احكام النقض س ١٧ ق ١٠٠ ص ٥٥٥ الطعن ١٨٦٨ لسنة ٣٤ ق ، نقض ١٩٦٧/١/٣١ احكام النقض س ١٨ ق ٢٧ ص ١٤٢ الطعن ١٨٢١ لسنة ٣٦ ق .

(٤) استحدث المشرع حكم المادة ٤٤١ أ . ج من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي بعد تعديلها - من القانون الصادر في ١٨٩٥/٦/٨ التي صار موضعها المادة ٦٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي الجديد الصادر بالقانون والرقم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧ « نقض ١٩٦٧/١/٣١ احكام النقض س ١٨ ق ٢٧ ص ١٤٢ الطعن ١٨٢١ لسنة ٣٦ ق » .

معلومة وقت المحاكمة ، وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه — هذا الحق انما خول للنائب العام وحده دون أصحاب الشأن سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب يقدم اليه من أصحاب الشأن فان رأى له محلا رفعه الى اللجنة المشار اليها في المادة ٤٤٣ من ذلك القانون وتقديره في ذلك نهائى لا معقب عليه (١) ، والمقصود بهذه الحالة أن تدل الوقائع والأوراق التى تظهر بعد الحكم ، على براءة المحكوم عليه ، أو يلزم عنها سقوط الدليل على ادانته أو تحمله التبعية الجنائية (٢) .

وهذه الحالة تستوعب بعموميتها الحالات الأربع السالف ذكرها ، وغاية المشرع من النص عليها أن تكون نصا احتياطيا ابتغاء أن يتدارك بها ما عساه أن يفلت من صور تتحاذى معها والتي قد يتعذر فيها اقامة الدليل على الوجه المطلوب قانونا ، كوفاة الشاهد أو عتفه أو تقادم الدعوى الجنائية قبله أو لغير ذلك من حالات تشبيهة مما لازمه عدم الاكتفاء فيها بعدول الشاهد أو متهم عما سبق أن أدلى به لدى محكمة الموضوع دون أن يصاحب عدوله ما يحسم بذاته الأمر أو بقطع يترتب أثره فى ثبوت براءة المحكوم عليه ، وهو ما يقيم موازنة عادلة لا اغراط فيها ولا تفريط بين حق المحكوم عليه وصالح المجتمع الذى يضره المساس من غير سبب حاز قوة الشئ المقضى فيه جنائيا وهى من حالات النظام العام التى تمس مصلحة المجتمع والتي تقضى بوضع حد لنزاع فصل فيه القضاء نهائيا (٣) .

كما جرى قضاء النقض على وجوب أن تكون الوقائع أو الأوراق — التى تظهر بعد الحكم وتصلح سببا لطلب اعادة النظر — مجهولة من المحكمة

(١) نقض ١٣/١/١٩٥٣ مجموعة القواعد ص ٢٧. الطعن ١٣٧٧ لسنة ٢٢ ق .

(٢) نقض ٣/٥/١٩٧٠ احكام النقض س ٢١ ق ١٥٣ ص ٦٤٦ الطعن ٦٣٧ لسنة ٤٠ ق .

(٣) نقض ٣١/١/١٩٦٧ احكام النقض س ١٨ ق ٢٧ ص ١٤٢ الطعن ١٨٢١ لسنة ٣٦ ق .

والمتهم معا ابان المحاكمة (١) .

ولكن يرى أغلب الفقه والقضاء الفرنسى أنه يكتفى بأن تكون الواقعة غير معلومة لدى المحكمة وقت الحكم بالادانة ، ولا يجوز أن يصبح المتهم ضحية لاهماله فى الدفاع عن نفسه ، وان الادانة الخاطئة للمتهم ليست الا حكما منتقدا له أسوأ الأثر على مكانة القضاء مما يجب معه العمل على ازالته .

وقد يعمل البعض على صدور حكم بادانتهم خطأ حتى يفلت الجناة الحقيقيون من العقاب ، ويرى الأستاذ الدكتور أحمد فتحى سرور أن تغليب المصلحة الاجتماعية فى اظهار الحقيقة المطلقة واصلاح الخطأ القضائى يقتضى الأخذ بهذا الرأى (٢) .

ونعتقد أن الرأى الثانى أقرب الى ألفاظ النص القانونى فلم يشترط أن تكون مجهولة للمحكمة والمتهم معا ، وانما النص اشترط بأنه لم تكن معلومة وقت المحاكمة فيكفى أن تكون غير معلومة للمحكمة دون النظر الى علم أو عدم علم المتهم اذ يصعب اثبات علمه أو عدم علمه .

والواقعة قد تكون مادية أو علمية ولكن يجب للاعتداد بالواقعة العلمية لاعتبارها واقعة جديدة لا بد أن تكون بمثابة حقيقة علمية تأكد صحتها ، بحيث لا يترك للمحكمة سلطة اعادة تقديرها (٣) .

والعبرة فى قبول طلب اعادة النظر انما تكون بتوافر احدى حالاته وقت تقديمه (٤) .

(١) نقض ٦٧/١/٣١ ، نقض ١٩٧٠/٥/٣ السلبق الاشارة اليهما .
(٢) المرجع السابق ص ٩٨ وما بعدها — بالنسبة لاساس رأى الفقه الفرنسى والاسانيد التى على اساسها ايد رأى الفقه والقضاء الفرنسى .
(٣) الدكتور أحمد فتحى سرور المرجع السابق ص ٩٧٨ .
(٤) نقض ١٩٦٢/١/١٦ أحكام النقض س ١٣ ق ١٦ ص ٦٣ الطعن ٤٠٥٤ لسنة ٣١ ق .

المبحث الثاني

ميعاد تقديم الطلب

كان مشروع القانون يقضى — في الحالة الخامسة فقط — حالة ظهور وقائع بعد الحكم أو تقديم أوراق لم تكن معلومة للمحكمة — بأنه لا يقبل الطلب في هذه الحالة إذا لم يقدم أصحاب الشأن منبهم الى النائب العام في خلال سنة من وقت علمهم بالواقعة أو الورقة الجديدة — الا أن لجنة الاجراءات الجنائية حذفت هذا النص مادام حق الطلب في هذه الحالة مخول للنائب العام دون غيره فلا محل للنص على عدم قبول الطلب من أصحاب الشأن بعد سنة من وقت علمهم بالواقعة أو الورقة الجديدة (١) .

ويجوز تقديم الطلب في أى وقت ولا يسقط الحق في تقديمه بمضى المدة ، اذ أن القانون لم يضرب ميعادا للطعن بطريق طلب اعادة النظر في الأحكام الباتة .

ولا يسقط الحق في تقديم الطلب بوفاة المجنى عليه بل يجوز للمورد أو الأختارب مهما كانت درجة القرابة التقدم بالطلب اذا توافرت احدى الحالات التى يجوز فيها لهم التقدم بطلب .

ويجوز الطعن في الأحكام التى تصدر في موضوع الدعوى بناء على اعادة النظر من غير محكمة النقض — أى الصادرة من المحكمة التى أحييت اليها الدعوى — بجميع الطرق المقررة في القانون ، ولا يجوز أن يقضى على المتهم بأشد من العقوبة السابق الحكم بها عليه (مادة ٤٥٣ اجراءات جنائية) .

(٢٤١) الدكتور على زكى العرابى باشا المبادئ الاساسية للاجراءات الجنائية الجزء الثانى ص ٣٧١ طبعة سنة ١٩٥٢ .

واستنادا الى هذا النص فان الأحكام التى تصدرها محكمة النقض بنفسها بغير احالة فلا يجوز الطعن فيها الا بطريق المعارضة فى حالة عدم اعلان المتهم للجلسة (٢) .

المبحث الثالث

تقديم الطلب

تختلف اجراءات طلب اعادة النظر بالنسبة الى صفة الطاعن ، ولقد بين المشرع هذه الاجراءات فى المادتين ٤٤٢ ، ٤٤٣ من قانون الاجراءات الجنائية واجراءات التقرير بالطلب وسنتكلم عنها فى المطلبين التاليين :

المطلب الاول

الطاعن غير النيابة العامة

اذا كان الطاعن غير النيابة العامة فعليه تقديم الطلب الى النائب العام بعريضة يبين فيها الحكم المطلوب اعادة النظر فيه ، والوجه الذى يستند عليه ، ويشفعه بالمستندات المؤيدة له ، ثم يرفع النائب العام الطلب مع التحقيقات التى يكون قد رأى اجراءها الى محكمة النقض بتقرير يبين فيه رأيه والأسباب التى يستند عليها ويجب أن يرفع الطلب الى المحكمة فى ثلاثة الأشهر التالية لتقديمه (م ٤٤٢/٣ ، ٤٠ أ ج) .

ورفع النائب العام الطلب الى محكمة النقض وجوبى فى الحالات الأربع التى تضمنتها المادة ٤٤١ اجراءات جنائية مهما كان رأيه فيه ، ولا يستطيع حفظه لأى سبب من الأسباب (١) . واذا لم يرفع النائب

(١) الدكتور ادور غالى الذهبى — اعادة النظر فى الاحكام الجنائية

ص ٢٣٤ طبعة ١٩٧٠ .

(م ٢٥ — التشريع المصرى)

العام الطلب في ميعاد ثلاثة الأشهر التالية لتقديمه لا يبطل الطلب لأن هذا الميعاد من قبيل الاجراءات التنظيمية لحث النيابة على سرعة رفع الطلب ومرفقاته الى محكمة النقض . ويجب أن تعلن النيابة العامة الخصوم للجلسة التي تحدد لنظر الطلب أمام محكمة النقض قبل انعقادها بثلاثة أيام كاملة على الأقل (م ٤٤٥ أ ج) .

ولا يقبل النائب العام طلب اعادة النظر من المتهم أو من يحل محله الا اذا أودع الطالب خزانة المحكمة مبلغ خمسة جنيهاً كفالة ، تخصص لوفاء الغرامة المنصوص عليها بالمادة ٤٤٩ ، ما لم يكن قد أعفى من ايداعه بقرار من لجنة المساعدة القضائية بمحكمة النقض (م ٤٤٤ أ ج) .

ويجب الحكم بالغرامة بحد أقصى مبلغ خمسة جنيهاً ، في حالة عدم قبول الطلب المقدم من غير النيابة العامة (م ٤٤٩ أ ج) .

ونعتقد أنه يجب أن يكون الطلب موقعا من الطاعن أو من وكيله القانوني ، حتى يكون الطلب جديا بعيدا عن المهاترات وتضييع وقت القضاء بدون فائدة ولا يقدرح في ذلك أن القانون لم ينص على ذلك صراحة .

المطلب الثاني

الطاعن النائب العام

إذا رأى النائب العام محلا للطلب باعادة النظر ، يرفعه مع التحقيقات التي يكون قد رأى لزومها الى لجنة مشكلة من أحد مستشاري محكمة النقض واثنين من مستشاري محكمة الاستئناف . ويجب أن يبين في الطلب الواقعة التي يستند عليها ، وتفصل اللجنة في الطلب بعد الاطلاع على الأوراق واستيفاء ما تراه من التحقيق ، وتأمّر باحالته الى محكمة النقض اذا رأت قبوله ، ولا يقبل الطعن بأى وجه في القرار الصادر من

النائب العام أو في الأمر الصادر من اللجنة المشار إليها لقبول الطلب أو عدم قبوله^(١) ، فلا يجوز للنيابة العامة الطعن في قرار اللجنة حتى ولو كان مخالفا لرأى النيابة^(٢) .

وسواء أكان الطلب مقديما من النائب العام أم من غيره تعلن النيابة العامة الخصوم للجلسة التي تحدد لنظر الطلب أمام محكمة النقض قبل انعقادها بثلاثة أيام كاملة على الأقل (م ٤٤٥ أ ج) .

وإذا رفض طلب إعادة النظر ، فلا يجوز تجديده بناء على ذات الوقائع التي بنى عليها (م ٤٥٢ أ ج) . وعلة قصر الحالة الخامسة — من الحالات التي يجوز فيها طلب إعادة النظر — على النائب العام هو أن الأمر فيها ليس من الواضح بمثل الحالات الأربع الأولى وإنما هو متعلق بتقدير الوقائع أو الأوراق التي قد تظهر بعد الحكم دون أن تكون معلومة وقت المحاكمة ، فإن الشارح لم يخول حق طلب إعادة النظر في الحالة الخامسة إلا للنائب العام وحده وهو لم يكف بهذا القيد بل وضع قيودا آخر هو عرض الطلب على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤٤٣ وجعل قرارها نهائيا ، وقد قصد بهذه القيود المحافظة على حجية الأحكام النهائية وحتى لا تهدر بمجرد طلب يقدمه المحكوم عليه ولا بمجرد قرار يصدره النائب العام^(٣) .

وفي جميع الحالات لا يجوز تقديم طلب إعادة النظر مرة ثانية في الحكم الذي سبق الطعن فيه بهذا الطريق وهي قاعدة أساسية واجبة الاتباع على إطلاقها ولو لم ينص عليها قانونا وتقوم على أصل جوهرى يهدف الى استقرار الأحكام ووضع حد للتقاضى ، ولو كان الطلب مبنيا

(١) م ٤٤٣ أ ج معدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

(٢) الدكتور رمسيس بهنام ، المرجع السابق ص ٤٤٩ .

(٣) نقض ١٩٦٢/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٣ ق ٤٨ ص ١٧٤ الطعن

١٦٨ لسنة ٣٢ ق .

على أسباب جديدة ، بل ولو كانت هذه الأسباب لم تتكشف الا بعد الحكم في الطلب الأول^(١) .

الفصل الثاني

شكل طلب اعادة النظر في الشرائع اللاتينية

طلب اعادة النظر

في التشريع الفرنسى

طلب اعادة النظر طريق طعن استثنائى الغرض منه اصلاح الخطأ في الوقائع وبيأشره كل شخص ذو مصلحة في الحكم الصادر ضده في جناية أو جنحة (م ١/٦٢٢ أ ج) ، والذي حاز حجية الشيء المحكوم فيه في الحالات التى عدتها على سبيل الحصر المادة ٦٢٢ من قانون الاجراءات والتى سنبينها عند الكلام على صفة الطاعن .

ولا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة في مواد المخالفات للأسباب التالية :

- ١ — لقلة أهميتها .
- ٢ — لأنها لا تخدش أبدا الشرف .
- ٣ — لا يترتب عليها انشاء صحيفة سوابق .

(١) نقض ١٩٧٧/١/٢٢ احكام النقض المدنى س ٢٨ ع ١ ق ٦٠ ص ٢٨٩
الطعن ٣٨٥ لسنة ٤٢٠ ق .

كما لا يقبل الطلب في الأحكام المدنية الصادرة من المحكمة الجنائية بقيمة التعويضات والمصاريف (١) .

ويترتب على تقديم الطلب وقف تنفيذ العقوبة بقوة القانون اذا لم ينفذ الحكم ، أما اذا نفذ الحبس فلا يمكن وقف تنفيذ الحكم الا بقرار من وزير العدل (م ٦٢٤ أ ٠ ج) أو عن طريق الحكم الذي يفصل بقبول الطلب أو رفضه ، وسلطة الوزير في هذا الشأن تقديرية حيث أن القانون لم ينظمها (٢) .

وان أصاب المحكوم عليه ضرر من الحكم الجائر بسبب الخطأ في الوقائع فان الدولة تتحمل التعويضات المدنية لمسئوليتها عن الضرر الناتج عن الحكم الجنائي غير العادل ، أما اذا كان الطلب مرفوعا ضد المدعى بالحق المدني فلا تتحمل الدولة التعويضات (م ٥/٦٢٦ أ ٠ ج) .

ونتناول بيان شكل الطلب على النحو التالي :

المبحث الأول : صفة الطاعن .

المطلب الأول : طلب وزير العدل .

المطلب الثاني : طلب المحكوم عليه .

المبحث الثاني : ميعاد الطلب .

المبحث الثالث : اجراءات تقديم الطلب .

Exposé Methodique de droit pénal. P. Garreau (١)

ص ٧٣٢ فقرة ١٢٨١ الطبعة الرابعة — باريس سنة ١٩٤١ .

(٢) فرجا فيل وسويه Fréjaville. M. et Soyér. J. C.

Manuel de droit criminel فقرة ٥٤٨ الطبعة العاشرة سنة ١٩٦٢ —

باريس .

المبحث الأول صفة الطاعن

حدد المشرع في المادة ٦٢٣ أ ٠ ج الأشخاص الذين لهم حق طلب إعادة النظر وهم وزير العدل والمحكوم عليه أو ممثله القانوني في حالة عدم قدرته ، أو وفاته أو عدم اعلانه يكون حق تقديم الطلب لزوجته وأولاده ، ووالديه وللموصى له بجميع المال وبصفة عامة الى هؤلاء الذين منحوا صراحة هذا الحق وذلك بالنسبة لثلاث الحالات الأولى التي نصت عليهما المادة ١/٦٢٢ ، ٢ ، ٣ من قانون الاجراءات الجنائية ٠

وسنبحث صفة الطاعن بطلب إعادة النظر في مطلبين :

المطلب الأول طلب وزير العدل

يجوز لوزير العدل طلب إعادة النظر في الحكم الصادر في مواد الجنح والجنائيات في كافة الحالات التي نصت على المادة ٦٢٢ أ ٠ ج وهي :

أولاً : اذا حكم على متهم بسبب جريمة قتل ، وظهرت مستندات يتولد عنها قرائن كافية على وجود المدعى قتله حيا (م ١/٦٢٢ أ ٠ ج) ٠

ثانياً : اذا حكم على متهم بسبب جنائية أو جنحة ثم حكم على متهم آخر بحكم جديد بسبب ذات الواقعة ، وكان الحكمان متناقضين ، ولا يمكن التوفيق بينهما ، فان هذا التناقض دليل على براءة أحد المحكوم عليهما (م ٢/٦٢٢ أ ٠ ج) ٠

ثالثاً : اذا حكم على أحد الشهود لشهادة الزور ضد متهم أو مشبوه وأضحى بهذا الحكم لا يمكنه الادلاء بشهادته في خصومات جديدة (م ٣/٦٢٢ أ ٠ ج) ٠

رابعا : عند ظهور واقعة جديدة منتجة في الدعوى أبلغ عنها أو اذا ظهرت مستندات كانت مجهولة أثناء نظر الدعوى تبرئ المحكوم عليه (م ٤/٦٢٢ أ ج) . وطلب اعادة النظر في هذه الحالة لا يملكها سوى وزير العدل فحسب الذى يتخذ كافة اجراءات البحث والفحص الجدى ويستطلع رأى لجنة مشكلة من ثلاثة مستشارين من محكمة النقض يعينهم الوزير سنويا ، ويختارون من خارج الدائرة الجنائية ومن ثلاثة مديرين من وزارة العدل . ثم يقوم الوزير بارسال ملف الاجراءات الى النائب العام لدى محكمة النقض المختص بالدائرة الجنائية (م ٤/٦٢٣ أ ج) .

ويباشر الوزير حقه في طلب اعادة النظر بالنسبة للحالة الرابعة - اما من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المحكوم عليه أو عائلته ، ولكن في هذا الفرض الأخير يبقى حقه قائما في رفض الطلب أو ارسال الطلب مع الأوراق الى الدائرة الجنائية بمحكمة النقض ^(١) لأنه يملك وحده اصدار القرار .

ويرى بعض الفقهاء ^(٢) أن الوزير قد يسيء استعمال السلطة أو يتجاوزها فيما يتعلق بحقه بالنسبة للحالة الرابعة سالفة الذكر لاختصاصه وحده باصدار القرار .

ونعتقد أنه وان كان وزير العدل هو الذى يملك وحده اصدار القرار برفض الطلب أو احواله مع الأوراق الى الدائرة الجنائية بمحكمة النقض ، فان هذا الحق مقيد برأى اللجنة السابق بيانها على الأهل من الناحية الأدبية لأن قراره يكون مسبوقا برأيها ومؤسسا على ما انتهت اليه اللجنة ، فكيف يتجاوز السلطة أو يسيء استعمال حقه ؟ اللهم الا اذا ضرب برأى

(١) Garreau. P. المرجع السابق ص ٧٣٤ فقرة ١٢٨٣ .

(٢) Droit pénal et procédure pénal - Soyer - J - C.

ص ٣٦٨ فقرة ٦٧٤ الطبعة الرابعة - سنة ١٩٧٦ باريس .

اللجنة عرض الحائط وانفرد برأيه ورفض الطلب عندئذ يمكن القول بأنه
أساء استعمال السلطة لعدم الاعتداد برأى اللجنة آنفة الذكر .

المطلب الثانى

طلب المحكوم عليه

أولا - حال حياته :

للمحكوم عليه أو ممثله القانونى فى حالة عدم قدرته لأى سبب كانعدام
الأهلية مثلا - التقدم بطلب اعادة النظر فى حالات ثلاث حددتها المادة
٦٦٢ من قانون الاجراءات وهى :

١ - اذا حكم على متهم بسبب القتل وظهرت مستندات ينتج عنها
قرائن كافية بوجود المدعى قتله حيا (م ١/٦٢٢ أ ج) .

٢ - اذا حكم على متهم فى جنائية أو جنحة ، ثم حكم على شخص
آخر بحكم آخر بسبب نفس الواقعة وكان الحكمان متناقضين ، اذ التناقض
دليل على براءة أحد المحكوم عليهما (م ٢/٦٢٢ أ ج) .

٣ - اذا حكم على أحد الشهود بسبب شهادة الزور التى أدلى بها
قبل الحكم المطعون فيه فيعاقب على شهادته الزور ولا تسمع شهادته
مستقبلا فى أية خصومات جديدة (م ٣/٦٢٢ أ ج) .

ثانيا - بعد وفاته أو عدم اعلانه :

بجوز لزوجه ، ولأولاده ، ولوالديه وللموصى له بجميع المال ،
وبصفة عامة كل هؤلاء الذين منحوا السلطة صراحة فى طلب اعادة النظر فى
الحالات الثلاث سالفه الذكر (م ٣/٦٢٣ أ ج) .

ويجب أن يكون التوكيل صريحا بالطلب ^(١) ودون أن يبدى أية تحفظات أو ملاحظات متعلقة بحقوقه المختلفة ^(٢) .

المبحث الثاني

ميعاد تقديم الطلب

كان تقديم طلب اعادة النظر لا يخضع الى ميعاد معين قبل القانون الصادر سنة ١٨٩٥ . وبعد صدور القانون ١٨٩٥ نص المشرع على أن ميعاد تقديم الطلب سنة ، وتحتسب هذه السنة من يوم ظهور الواقعة التي فتحت باب الطعن بطريق اعادة النظر ^(٣) . ولكن هذا الميعاد ألغى بالقانون الصادر في ٦ يونيو سنة ١٩٤٩ ، ثم جاء قانون الاجراءات الحالي الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧ خلوا من النص على ميعاد محدد لتقديم طلب اعادة النظر خلاله .

والخلاصة أن القانون الحالي لم ينص على ميعاد معين لتقديم طلب اعادة النظر .

فيجوز للوزير وللمحكوم عليه أو ممثله القانوني أو الخلف أو السلف التقدم بطلب اعادة النظر اذا توافرت احدي الحالات التي نص عليها القانون وبشرط توافر المصلحة .

(١) فريجانيل «Fréjaville» M. المرجع السابق ص ٣٣٥ فقرة ٥٢٤ ،
Fréjaville. M. المرجع السابق ص ٧٣٢ .
جارو (٢) ، (٣) Garraud. R. et Garraud. P. المرجع السابق ص ١٢٢
فقرة ٥٤٠ .

المبحث الثالث

اجراءات تقديم الطلب

يقدم طلب اعادة النظر ممن لهم الحق في ذلك باسم وزير العدل ،
وقد يقيد بوزارة العدل ، أو يقدم الى الوزير (١) .

وإذا قدم الطلب من المحكوم عليه أو ممثله أو أسلافه أو خلفه بناء
على احدى الحالات الأولى التي نصت عليها المادة ٦٢٢ أ . ج — فيلتزم
وزير العدل باحالة الطلب الى الدائرة الجنائية بمحكمة النقض ، فليس
له الخيار في ارسال الطلب الى محكمة النقض أو رفضه فليس له سلطة
تقديرية في ذلك .

ولا يقبل الطلب المقدم من المحكوم عليه أو غيره إذا أرسل الطلب
مباشرة الى الدائرة الجنائية بمحكمة النقض دون أن يمر على وزير العدل،
اذ الشرط الوحيد لقبول الطلب هو تقديمه الى الدائرة الجنائية بواسطة
وزير العدل (٢) .

وجزاء عدم تقديم الطلب عن طريق وزير العدل هو عدم
قبوله (٣) ، اذ أن الدائرة الجنائية بمحكمة النقض لا يمكنها الفصل
في طلبات اعادة النظر الا اذا كانت محالة اليها بموجب قرار من وزير
العدل سواء من تلقاء نفسه أم بناء على طلب الأطراف (م ٦٢٣/٢ أ.ج) .

(١) Garraud. R. et Garraud. P. المرجع السابق ص ١١٢٢ فقرة ٥٤٠ .

(٢) مارل وفيتي Merle. R. et Vitu A. المرجع السابق ص ٧١٦ .

بند ١٤٩٩ .

(٣) Merle. R. et Vitu A. المرجع السابق ص ٧١٦ .

بند ١٤٩٩ .

الفصل الثالث

شكل طلب اعادة النظر في الشرائع الانجلوسكسونية

الفصل الأول

شكل طلب اعادة النظر في انجلترا

سبق أن قلنا ان انجلترا لم تعرف سوى طريق الطعن بالاستئناف فقط ، ولم تعرف باقى طرق الطعن العادية والاستثنائية .

وبالتالى فهى لم تعرف طلب اعادة النظر المعمول به فى كل من فرنسا ومصر طبقا لأحكام قانونى الاجراءات الجنائية فى الدولتين .

الفصل الرابع

شكل طلب اعادة النظر فى شرائع الكتلة الشرقية

شكل طلب اعادة النظر فى تشريع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

طلب اعادة النظر بطريق الرقابة القضائية هو طريق طعن غير عادى وهو طريق الطعن الاستثنائى الوحيد الذى عالجه قانون الاجراءات الجنائية فى الاتحاد فى المواد من ٣٧١ حتى ٣٩٠ ، والأحكام التى تقبل الطعن بطلب اعادة النظر هى أحكام المحاكم الابتدائية وأحكام النقض وأحكام

المحاكم الأخرى التي حازت حجية الشيء المحكوم فيه « م ٣٧١ / أ ج الاتحاد » سواء لانقضاء الميعاد القانوني دون الطعن بالنقض في الحكم أم لتأييد الحكم المطعون فيه من محكمة الدرجة الثانية أم من لحظة النطق بالحكم بالنسبة للأحكام التي لا تقبل الطعن بالنقض « م ٥٣ أسس الإجراءات » وأسباب الغاء أو تعديل الحكم البات عن طريق طلب اعادة النظر كما حددتها المادة ٤٩ من أسس الاجراءات الجنائية (١) هي :

- ١ - القصور أو عدم اكتمال التحقيق الابتدائي أو التحقيق النهائي .
 - ٢ - عدم مطابقة استنتاجات المحكمة في الحكم للظروف الواقعية للدعوى .
 - ٣ - مخالفة قانون الاجراءات الجنائية مخالفة جوهرية .
 - ٤ - تطبيق قانون العقوبات تطبيقا خاطئا .
 - ٥ - عدم تناسب العقوبة المقضى بها لجسامة الجريمة وشخصية المحكوم عليه .
 - ٦ - اكتشاف ظروف جديدة (م ١ / ٥٠ أسس الاجراءات الجنائية ، م ٣٨٤ أ ج للاتحاد) .
- وشكل الطلب ينقسم الى ثلاثة عناصر نعالجها في المباحث التالية :

- المبحث الأول : صفة الطاعن .
- المبحث الثاني : ميعاد الطعن .
- المبحث الثالث : تقديم الطلب .

(١) هذه الأسباب هي ذاتها أسباب الطعن بالنقض لالغاء أو تعديل الحكم .

المبحث الأول صفة الطاعن

يجوز طلب اعادة النظر من الأشخاص الذين منحهم هذا الحق تشريع الاتحاد والجمهوريات المتحدة ، وقد عدتتهم المادة ٣٧١ من قانون الاجراءات الجنائية للاتحاد على سبيل الحصر وهم :

اولا : النائب العام في الاتحاد وذلك فيما يتعلق بالطعن في كل الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية ، وأحكام النقض الصادرة من محكمة الاتحاد (م ٣٧١ / ١ أ ٠ ج) .

ويشارك النائب العام عند نظر القضايا الجنائية بمعرفة هيئات رئاسة المحاكم المختصة ، وهو يساند الطعن المقدم منه أو يقدم تقريرا عن القضية التي تنظر بناء على طعن رئيس المحكمة أو نائبه (م ٦ / ٤٨ أسس الاجراءات) .

ثانيا : رئيس المحكمة العليا لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بالنسبة لأحكام رئاسة مجلس المحكمة العليا في الاتحاد وكذلك أحكام وقرارات الدائرة الجنائية في المحكمة العليا في الاتحاد ، اذا ما رفعت أمامها بصفقتها محكمة ابتدائية أى محكمة أول درجة (م ٣٧١ / ٢ أ ٠ ج الاتحاد) .

ثالثا : وكلاء النائب العام في الاتحاد ضد أحكام المحاكم الابتدائية وأحكام النقض ، والأحكام الأخرى الصادرة من محاكم الاتحاد (م ٣٧١ / ٣ أ ٠ ج الاتحاد) .

رابعا : نواب رؤساء المحكمة العليا في الاتحاد فيما يختص بالأحكام الابتدائية وأحكام الدائرة الجنائية بالمحكمة العليا في الاتحاد المرفوعة أمامها باعتبارها محكمة أول درجة (م ٣٧١ / ٤ أ ٠ ج الاتحاد) .

خامسا : النائب العام في الاتحاد ، ورئيس المحكمة العليا في الاتحاد ومن يحل محلها ضد أحكام المحاكم الابتدائية وأحكام النقض والأحكام الأخرى الصادرة من أى محكمة في الاتحاد على الرغم من استبعاد القرارات من هيئة المحكمة العليا في الاتحاد (م ٣٧١ / ٥ / ٠١ ج للاتحاد) .

سادسا : رؤساء المحاكم العليا في الجمهوريات المستقلة ، ومحاكم الأقاليم في المنطقة وفي المدينة ، ومحاكم الأقاليم ذات الحكم الذاتى ، ومحاكم الدائرة القومية وكذلك للنواب في الجمهوريات المستقلة وفي الأقاليم ، وفي المنطقة وفي المناطق المستقلة ، والدائرة القومية ضد الأحكام الابتدائية والأحكام الصادرة من المحاكم الشعبية في القسم (المدينة) وضد أحكام النقض الصادرة من الدوائر الجنائية كل حسب اختصاصه ومن المحكمة العليا في الجمهورية المستقلة ، ومن محاكم الأقليم ، وفي المنطقة ، وفي المدينة ، ومن محاكم المقاطعات المستقلة ومن محاكم الدائرة القومية (١) (م ٣٧١ / ٦ / ٠١ ج للاتحاد) .

ويجوز للنائب العام في الاتحاد ورئيس المحكمة العليا في الاتحاد ونوابهما والنائب العام العسكرى ورئيس الدائرة العسكرية بالمحكمة العليا للاتحاد — كل في حدود اختصاصه — أن يوقف التنفيذ حتى الفصل في طلب اعادة النظر بطريق الرقابة القضائية في كل حكم ، وحكم النقض الصادر من أية محكمة في الاتحاد بشرط أن يكون مطعونا فيه بطلب اعادة النظر (م ٣٧٢ / ١ / ٠١ ج للاتحاد) .

وأیضا من حق النائب العام في الاتحاد ورئيس المحكمة العليا في الاتحاد ونوابهما وقف تنفيذ كل حكم وحكم النقض والقرارات الأخرى

(١) الطعن بطلب اعادة النظر ضد الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية يكون طبقا للإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٢٠ ، ٢١ من القانون الخاص بالمحاكم العسكرية « م ٣٧١ / ٧ / ٠١ ج للاتحاد » . .

الصادرة من محاكم الاتحاد والمطعون فيها بطلب إعادة النظر ، وذلك فيما عدا قرارات رئاسة مجلس المحكمة العليا في الاتحاد (١) .

المبحث الثاني ميعاد تقديم الطلب

يجوز تقديم طلب إعادة النظر بطريق الرقابة القضائية خلال سنة وتحسب هذه السنة من لحظة اكتساب الحكم حجية الشيء المحكوم فيه (م ٣٧٣ أ٠ ج للاتحاد) .

كذلك يجوز تقديم طلب ممن له حق الطعن بهذا الطريق في حكم البراءة أو في قرار حفظ الدعوى الجنائية الصادر من المحكمة أو أى قرار آخر صادر من المحكمة بسبب الطيش أو الاستخفاف في العقوبة أو لضرورة تطبيق القانون الخاص بجريمة أشد على المحكوم عليه وذلك خلال مدد تقادم الدعاوى الجنائية بمضى المدة ، وعلّة ذلك أنه لا يجوز أن يتحمل الشخص المسؤولية الجنائية إذا انقضت المدد المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات للاتحاد من يوم ارتكاب الجريمة (٢) وهى :

١ — سنة تحسب من يوم ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في بعض مواد قانون عقوبات الاتحاد مثل الواقعة التى تؤدى الى ضرر مادي للدولة أو هيئة أو مؤسسة أو شركة اجتماعية بطرق احتيالية أو عن طريق خيانة الأمانة (م ١/٩٤ عقوبات الاتحاد) .

٢ — ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة التى يجوز الحكم فيها طبقا للقانون بعقوبة سالبة للحرية لا تزيد على سنتين أو في عقوبة

(١) المادة ٣٧٢/٢ ج الاتحاد .

(٢) م ١/٣٨٥ ج للاتحاد .

تغيير سلب الحرية فيما عدا الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الأولى
(م ٢/٤٨ عقوبات الاتحاد) •

٣ — خمس سنوات تبديء من يوم وقوع الجريمة التي يجوز
الحكم فيها طبقا للقانون بعقوبة سالبة للحرية لمدة لا تزيد على خمس
سنوات (م ٣/٤٨ عقوبات الاتحاد) •

٤ — عشر سنوات من يوم ارتكاب الجريمة التي يجوز الحكم
فيها بعقوبة أشد سالبة للحرية لمدة خمس سنوات (م ٤/٤٨ ع الاتحاد) •

ويجوز في تشريع الجمهوريات المتحدة أن تتقرر مدد مخفضة
للتقادم بالنسبة لأنواع معينة من الجرائم (م ٤/٤١ أسس التشريع
الجنايى للاتحاد) •

ويجب تقديم طلب اعادة النظر خلال سنة على الأكثر من يوم اكتشاف
ظروف جديدة (م ١١/٣٨٥ ج الاتحاد) •

والأسباب التي تبرر الرجوع للدعوى الجنائية في حالة اكتشاف
ظروف جديدة هي :

١ — اذا صدر حكم من المحكمة وجاز حجية الشيء المحكوم فيه
أعد عمدا بقصد تزوير شهادة الشهود أو التزوير في تقارير أهل الخبرة ،
وأیضا تزوير مستندات مسلم بها أو معترف بها ومحاضر التحقيقات
والجلسات ، وفي كل مستند آخر ، أو بقصد التزوير في الترجمة اذا كان
ذلك سببا في النطق بالحكم على غير أساس أو الخطأ في القانون
(م ١١/٣٨٤ ج الاتحاد) •

٢ — اذا كان الحكم مبنيا على اساءة استعمال السلطة التي يرتكبها
القضاة عند فحص موضوع الدعوى (م ٢/٣٨٤ ج الاتحاد) •

٣ — اذا كان الحكم مبنيا على اساءة استعمال السلطة التي يرتكبها الأشخاص الذين يقومون باعلان القضية ، وسوء استعمال السلطة التي أدت للنطق بالحكم على غير أساس أو مخالفة القانون أو قرار حفظ الدعوى (١) .

٤ — كل الظروف الأخرى التي تجهلها المحكمة لحظة النطق بالحكم أو القرار ، سواء ظروف مصاحبة لوقائع سابقة مثبتة أم ثبت أن المحكوم عليه ليس مجرما ، وسواء ارتكب جريمة أقل خطورة أو أكثر خطورة . وهي التي أوجبت الحكم عليه ، أم ثبت الاجرام لدى الشخص الذى قضى براءته (٢) . ولا يتقيد بأى ميعاد اذا كانت اعادة النظر فى حكم بعقوبة بناء على اكتشاف ظروف جديدة ، وكانت فى صالح المحكوم عليه (٣) ، ولا تحول وفاة المحكوم عليه دون الرجوع الى الدعوى بسبب اكتشاف الظروف الجديدة لرد اعتبار المحكوم عليه (م ٣٨٥/٣٠ ج الاتحاد) .

ومدد سقوط الدعوى بمضى المدة التى أجاز المشرع تقديم الطلب خلالها يسرى عليها الانقطاع والوقف طبقا للأحكام التى نصت عليها المادة ٤٨ من قانون العقوبات للاتحاد . فينقطع سريان التقادم قبل انتهاء المدد المشار اليها ، اذا ارتكب الشخص جريمة جديدة يجوز الحكم فيها بعقوبة سالبة للحرية لمدة تزيد على سنتين وفى هذه الحالة يبدأ حساب التقادم من لحظة وقوع الجريمة الجديدة (م ٤٨/٥ ع الاتحاد) .

ويوقف سريان التقادم اذا اختبأ الشخص الذى ارتكب الجريمة من التحقق أو المحكمة ، وفى هذه الحالة يحسب سريان التقادم من لحظة القاء القبض على الشخص أو تسليم نفسه .

(١) م ٣٨٤/٣٠ ج الاتحاد .

(٢) م ٣٨٤/٤/١١ ج الاتحاد .

(٣) م ٣٨٥/٢٠ ج الاتحاد .

وفي جميع الأحوال تنقضى الدعوى الجنائية ولا يتحمل الشخص المسؤولية الجنائية اذا كان قد انقضت خمس عشرة سنة من يوم وقوع الجريمة ، ولم يكن قد انقطع التقادم بارتكاب جريمة جديدة (م ٦/٤٨ ع الاتحاد) .

ولقد عالج المشرع الحالات التي لا يمكن صدور حكم فيها عند اكتشاف ظروف جديدة بسبب انقضاء مواعيد التقادم ، وذلك عن طريق التدخل باصدار عفو شامل للمحكوم عليه أو عفو شامل بالنسبة لأشخاص معينين أو في حالة وفاة المتهم ، وكانت الظروف الجديدة المكتشفة المشار اليها في الفقرات من (١) الى (٣) من المادة (٣٨٤ أ ج) مبنية على جمع الاستدلالات طبقاً لأحكام المادة ٣٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية للاتحاد (١) .

المبحث الثالث

اجراءات تقديم الطلب

لا يجوز تقديم طلب اعادة النظر بطريق الرقابة القضائية الا من الأشخاص الذين حددتهم المادة ٣٧١ من قانون الاجراءات الجنائية للاتحاد وذلك في الأحكام التي حازت حجية الشيء المحكوم فيه .

ولا تقبل الطلبات أو الشكاوى المقدمة من أطراف الدعوى الذين لا يرتضوا الحكم البات سواء المرفوعة من المتهم أم المبنى عليه أم المدعى بالحق المدني أم المسئول عن الحقوق المدنية أم غيرهم .

ولكل ممن له الحق في تقديم الطلب أن يطلب كل في حدود اختصاصه معرفة ما اذا كان يجب تقديم طلب ضد حكم النقض أو أى حكم آخر

(١) م ١٤/٣٨٤ ج للاتحاد .

أصدرته المحكمة اذا كان حائزا حجية الشيء المحكوم فيه (م ١/٣٧٥
٠ أ ج الاتحاد) .

وللنائب في القسم (في المدينة) الحق في طلب الملف من المحكمة
الشعبية في القسم (في المدينة) وله في الحالات التي يختص بها أن يقدم
الى النائب الأعلى منه في المرتبة اقتراحا بخصوص تقديم طلب اعادة
النظر بطريق الرقابة القضائية (م ٢/٣٧٥ أ ج للاتحاد) .

وان تبين بعد فحص الحكم ، وحكم النقض أو القرار الصادر من
المحكمة في موضوع الدعوى أن الحكم مخالف للقانون أو بنى على غير
أساس قانونى ، يقوم الشخص الذى حددته المادة ٣٧١ أ ج للاتحاد
بتقديم طلب اعادة النظر بطريق الرقابة القضائية ، ويرسل الملف مرفقا به
هذا الطلب الى محكمة الرقابة المختصة (م ١/٣٧٦ أ ج للاتحاد) .

ولا يشترط في الطلب شكل معين فقد يكون بعريضة أو بشكوى مادام
القانون لم يتطلب شكلا معيناً في طلب اعادة النظر بطريق الرقابة
القضائية .

والشخص الذى فحص الملف اذا لم يكتشف أى سبب لتقديم الطلب ،
فعلية اخطار الشخص والادارة أو الهيئة العامة أن الملف تم فحصه
ومراجعته مع بيان أسباب الرفض ، وبعد ذلك يحال الملف الى المحكمة التى
طلب منها (م ٢/٣٧٦ أ ج الاتحاد) .

وللشخص الذى قدم طلب اعادة النظر الحق في سحبه فيما عدا
الطلب المقدم من نائب أقل مرتبة فلا يمكن سحبه الا عن طريق النائب
الأعلى منه في الدرجة ولا يجوز سحب الطلب الا قبل البدء في الجلسة
الواجب فحص الدعوة فيها (م ٧/٣٧١ أ ج الاتحاد) . وعلى ذلك
لا يجوز سحب الطلب أو التنازل عنه اذا بدأت المحكمة في فحص الدعوى
في الجلسة المحددة أو حجزت الدعوى للحكم .

أما تحريك الدعوى بسبب اكتشاف ظروف جديدة فيكون بناء على طلبات أو شكاوى المواطنين واعلامات الادارات والمشروعات والهيئات والموظفين وهذه الطلبات والاطخارات ترسل الى النائب (م ٣٨٦ / ١ أ ج) فاذا توافر أحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٣٨٤ من قانون الاجراءات الجنائية للاتحاد والسالف ذكرها يصدر النائب وفي حدود اختصاصه قرارا بتحريك الدعوى لاكتشاف ظروف جديدة ، ويجرى بنفسه اجراءات جمع الاستدلالات الخاصة بهذه الظروف أو اسناد اجرائها الى وكيل التحقيق وعند جمع الاستدلالات يستطيع أن يجرى — طبقا لأحكام قانون الاجراءات في الاتحاد — استجوابات ومخوصا ويستعين بالمخبرات وتوقيع الحجزات وكل التصرفات الأخرى الضرورية للتحقيق (م ٣٨٦ / ٢ أ ج الاتحاد) .

وإذا رأى النائب أن تحريك الدعوى بسبب اكتشاف ظروف جديدة ليس له مبرر ، عندئذ يرفض تحريك الدعوى بقرار مسبب ، ويجب ابلاغ قراره الى الأشخاص والادارات والمشروعات والهيئات ذات المصلحة التي تستطيع اجراء طعن ضد القرار أمام النائب الأعلى منه في المرتبة (م ٣٨٦ / ٣ أ ج الاتحاد) .

أما اذا تبين من جمع الاستدلالات وجود سبب لاكتشاف ظروف جديدة ، واعتبر النائب ذلك مبررا للعودة لمباشرة القضية ، فيقوم باحالتها الى المحكمة عن طريق النائب الأعلى منه في الدرجة ، وذلك بعد ارفاق مستندات الاستدلال ونتائجه وذلك على النحو التالي :

١ — عن طريق رئاسة مجلس المحكمة العليا اذا كانت الأحكام والقرارات صادرة من محكمة شعبية في القسم (في المدينة) ، (م ٣٨٨ / ١ أ ج الاتحاد) .

٢ — بواسطة الدائرة الجنائية في المحكمة العليا للاتحاد فيما يتعلق بالأحكام وأحكام النقض والقرارات المصادرة من المحاكم العليا في

الجمهوريات المستقلة والأقاليم في المنطقة وفي المدينة ومحاكم المقاطعات المستقلة ومحاكم الدوائر القومية (م ٣٨٨ / ٢٠١٢ ج الاتحاد) .

٣ — بواسطة رئاسة مجلس المحكمة العليا في الاتحاد عندما تكون الأحكام والقرارات صادرة من المحكمة بصفتها محكمة ابتدائية وقرارات المحكمة العليا في الاتحاد (م ٣٨٨ / ٣٠١٣ ج الاتحاد) .

ولا يمنع سبق فحص الدعوى مسواء عن طريق النقض أم بطريق الرقابة القضائية من نظرها من جديد بطريق الرقابة القضائية في حالة وجود سبب لاكتشاف ظروف جديدة (م ٣٨٨ / ٤٠١٤ ج الاتحاد) .

وعلى النائب عند الرجوع لمباشرة الدعوى بسبب اكتشاف ظروف جديدة أن يحدد جلسة لنظرها طبقا للقواعد التي نصت عليها المادة (٣٧٧ / ٥٠١٥ ج للاتحاد) .

وإذا رأى النائب أنه ليس ثمة مبرر لاعادة نظر الدعوى يوقف الاجراءات بقرار مسبب ، عندئذ يجب اخطار هذا القرار للأشخاص والادارات والمشروعات والهيئات ذات المصلحة التي من حقها تقديم طعن بطلب أمام النائب العام الأعلى في المرتبة (م ٣٨٧ / ٢٠١٢ ج الاتحاد) .

الفصل الخامس

شكل طلب اعادة النظر في شرائع الدول العربية

المبحث الأول

طلب اعادة النظر في التشريع الكويتى

لم ينص القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن حالات الطعن بالتمييز واجراءاته على طلب اعادة النظر في الأحكام الجزائية ولم يساير التشريع المصرى الذى يعتبر أهم المصادر للقانون الكويتى • ونعتقد أن ذلك بسبب حداثة التشريع الكويتى ولندرة أو قلة تطبيق طلب اعادة النظر فى الأحكام الجنائية أمام محكمة النقض المصرية • وقد يكون المشرع الكويتى رأى أن الحياة العملية فى الكويت ليست فى حاجة الى طلب اعادة النظر عند اصدار القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٢ آنف الذكر •

ونعتقد — ورغم كافة الأسباب التى قد ارتآها المشرع الكويتى مما كان سببا فى عدم معالجة طلب اعادة النظر ضمن طرق الطعن غير العادية عند اصدار قانون حالات الطعن بالتمييز واجراءاته — أنه من الأفضل أن يعدل المشرع القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه بالنص على طلب اعادة النظر ضمن طرق الطعن الاستثنائية وقصره على حالات محددة على سبيل الحصر كما لو ظهرت واقعة جديدة أو قدمت مستندات لم تكن معلومة للمحكمة وقت الفصل فى الدعوى بحكم بات وذلك بغية تحقيق العدالة وتبرئة البريء أو ادانة المجرم •

المبحث الثاني

شكل طلب اعادة النظر (١)

في التشريع العراقي

بإدء ذى بدء يجب أن نعلم جيدا أن طلب اعادة المحاكمة أو طلب اعادة النظر كما تسميه بعض التشريعات مثل التشريع المصرى ، لا يكون الا فى الأحكام الباتة أى التى استنفذت كافة طرق الطعن العادية والاستثنائية ، أو التى لم يطعن فيها خلال الموعد الذى ضربه القانون .

وطلب اعادة المحاكمة هو طريق الطعن الثالث غير العادى يقوم أساسا على اصلاح خطأ القضاء فى تقدير الوقائع ، واحتراما للاوضاع وتنفيذ الاستقرار لمبدأ حجية الأحكام الجنائية .

فقد حصر المشرع الحالات التى يجوز فيها طلب اعادة المحاكمة بأن حددها على سبيل الحصر وليس على سبيل المثال .

فيجوز طلب اعادة المحاكمة فى الدعاوى التى صدر فيها حكم بات بعقوبة أو تدبير فى جناية أو جنحة فى الأحوال الآتية (٢) :

١ - اذا حكم على المتهم بجريمة قتل ثم وجد المدعى قتله حيا ، ويستوى أن يكون الحكم المطعون فيه باعادة المحاكمة صادر فى جريمة قتل عمد أو قتل خطأ أو ضرب أفضى الى موت ، أو قتل بظروف مشددة أو مخففة . ويجب وجود المدعى قتله حيا فعلا بعد وقوع الجريمة ، اذلا

(١) ادخل المشرع العراقي اعادة المحاكمة فى اصول المحاكمات الجزائية البغدادي الملقى ، بقانون تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية البغدادي رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، وقبل ذلك لم يكن لمن حكم عليه خطأ واكتسب الحكم الدرجة القطعية « البتات » أن يملكه اصلاح ذلك الخطأ الا بعد استحصال الارادة الملكية الصادرة بالعمو الخاص عن المحكوم عليه (حسن الفكاهى فى موسوعة القضاء والفقہ للدول العربية ج ١١ ص ٤٨٨ طبعة ٧٥ - ٧٦) (٢) المادة ٢٧٠ اصول جزائية .

يكفى لتحقيق هذا الفرض مجرد ظهور الدليل على وجود المدعى قتلة حيا ، وبمعنى آخر يجب أن يكون الدليل جازما وقاطعا بذاته في ثبوت براءة المحكوم عليه أو سقوط الدليل على ادانته ، ولا يكون ذلك الا بوجود المدعى قتله حيا يرزق •

٢ — اذا كان قد حكم على شخص لارتكابه جريمة ثم صدر حكم بات على شخص آخر لارتكابه الجريمة نفسها وكان بين الحكمين تناقض مقتضاه براءة أحد المحكوم عليهما • ويشترط لتوافر هذه الحالة أن يكون الحكمان باتان وصدرا عن واقعة واحدة ضد شخصين مختلفين ليس بينهما رابطة كفاعلين أصليين أو كشركاء في نفس الواقعة الجنائية (١) ، كما يجب أن يقع التناقض بين حكمين ، لا بين جزئية أو أكثر من حكم واحد ، وأن يكون هذان الحكمان كلاهما قد صدر بالادانة بحيث يستحيل التوفيق بينهما فيما قضيا به في منطوقتهما •

٣ — اذا حكم على شخص استنادا الى شهادة شاهد أو رأى خبير أو سند ثم صدر حكم بات على الشاهد أو الخبير بعقوبة شهادة الزور عن هذه الشهادة أو الرأى أو صدر حكم بات بتزوير السند ذلك اذا كانت الشهادة أو تقرير الخبير أو السند قد أثر في عقيدة المحكمة وبنيت عليها الحكم ، ولكن اذا ظهر من الحكم أن المحكمة لم تعتمد بهذه الأدلة ، بل بنت حكما على أدلة أخرى فلا وجه لاجابة الطلب باعادة المحاكمة (٢) •

٤ — اذا ظهرت بعد الحكم وقائع أو قدمت مستندات كانت مجهولة وقت المحاكمة وكان من شأنها ثبوت براءة المحكوم عليه ، ويجب أن تدل

(١) الاستاذ عبد الأمير العكيلي المرجع السابق ص ٣٣٩ •

(٢) الدكتور عباس الحسنى المرجع السابق ص ٢٥٢ •

الوقائع والأوراق التي تظهر بعد الحكم ، على براءة المحكوم عليه أو يترجم عنها سقوط الدليل على ادانته أو تحمله التبعة الجنائية .

٥ — اذا كان الحكم مبنيا على حكم نقض أو ألغى بعد ذلك ، بالطرق المقررة قانونا ، ويبدو أن هذه الحالة مستمدة من المبدأ القائل ما بنى على باطل فهو باطل ، فاذا نقض أو ألغى الحكم الذى بنى عليه الحكم المطعون فيه بطريق اعادة المحاكمة ، فانه يتعين قبول طلب الاعادة .

٦ — اذا كان قد صدر حكم بالادانة أو البراءة أو قرار نهائى بالاخراج أو ما فى حكمها عن الفعل نفسه سواء أكان الفعل جريمة مستقلة أم ظرفا لها . فالأصل أنه لا يجوز محاكمة شخص عن فعل مرتين ، فاذا فرض بأن شخصا سبق أن صدر ضده حكم بالادانة أو بالبراءة أو قرار نهائى بالاخراج ثم حكم عليه مرة ثانية عن ذات الواقعة دون مراعاة الحكم الصادر عليه أولا فحينئذ يجوز له طلب اعادة المحاكمة .

٧ — اذا كانت قد سقطت الجريمة أو العقوبة عن المتهم لأى سبب قانونى ، وتسقط الجريمة بوفاة المتهم وبالعفو العام وبصفح المجنى عليه فى الأحوال المنصوص عليها فى القانون (م ١٥٠ ع عراقى) ويسقط الحكم الصادر بالعقوبة بالعفو العام وبرد الاعتبار وبصفح المجنى عليه وتسقط العقوبة بسقوط الحكم للأسباب المذكورة وبوفاة المحكوم عليه وبالعفو الخاص (م ١٥١ ع عراقى) . وليس فى هذه الأسباب مايدعو الى طلب اعادة المحاكمة ، فاذا توافر أحدها تسقط الجريمة ويسقط الحكم ، وبالتالي تسقط العقوبة أيا كانت الحالة التى عليها الدعوى (١) . ويبحث شكل طلب اعادة المحاكمة يتطلب معالجة عناصره فى ثلاثة مطالب على النحو التالى :

(١) الدكتور عباس الحسنى المرجع السابق ص ٢٥٦ .

المطلب الأول : صفة الطاعن •

الفرع الأول : طلب المحكوم عليه أو من يمثله •

الفرع الثانى : طلب زوج المحكوم عليه المتوفى أو أحد أقاربه •

المطلب الثانى : ميعاد الطلب •

المطلب الثالث : التقرير بالطلب •

المطلب الأول

صفة الطاعن

حدد المشرع الأشخاص الذين لهم الحق فى الطعن بطريق اعادة المحاكمة وهم المحكوم عليه أو من يمثله قانونا ، واذا كان المحكوم عليه متوفيا فيقدم الطلب من زوجة أو أحد أقاربه على أن يبين فى الطلب موضوعه والأسباب التى يستند اليها ويرفق به المستندات التى تؤيده (م ٢٧١ أصول جزائية) ويمكن توضيح ذلك فى الفرعين التالين :

الفرع الأول

طلب المحكوم عليه

يجوز للمحكوم عليه أو من يمثله قانونا — بشرط أن تكون الوكالة رسمية وأن ينص على هذا الحق — أن يقدم طلب اعادة المحاكمة اذا كانت الحالة المراد الطعن فيها من الحالات التى حددها القانون على سبيل الحصر

وهي الحالات السابق بيانها . أما اذا كان المحكوم عليه عديم الأهلية فيجوز
لن يمثله قانونا كالولي مثلا أن يمارس هذا الحق نيابة عنه .

الفرع الثاني

طلب زوج المحكوم عليه المتوفى أو أحد أقاربه

يقبل طلب اعادة المحاكمة من زوج المحكوم عليه المتوفى أو أحد أقاربه ،
اذا ما توافرت في حق المحكوم عليه المتوفى احدى حالات طلب الاعادة .

ولما كان القانون لم يشترط توافر درجة قرابة معينة فيمن يقدم
الطلب بعد وفاة المحكوم عليه ، فيجوز لجميع الأقارب الأصول والفروع
ورثة أو غير ورثة أن يسلكوا طريق اعادة المحاكمة اذا كانت حالة المحكوم
عليه المتوفى من الحالات التي حددتها المادة ٢٧٠ أصول جزائية .

وعلة قبول طلب اعادة المحاكمة من هؤلاء هو ازالة آثار الحكم الصادر
ضد المحكوم عليه المتوفى وفي ذلك منفعة لذكرى المحكوم عليه ، ومنفعة
قد تكون مادية أو أدبية لورثته أو لأقاربه (١) .

هل يجوز للمدعى العام أو وزير العدل أن يطلب من تلقاء نفسه
طلب اعادة المحاكمة ؟

كان للمدعى العام الحق في أن يطلب من تلقاء نفسه اعادة المحاكمة
بصريح نص المادة (١٥) من قانون تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية
البغدادي رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٠ الملقى ، ولكن جاء قانون المحاكمات الجزائية
الحالي رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ خلوا من النص على ذلك مما جعل الفقهاء
يدلون بآرائهم في هذا الشأن فالبعض يرى (٢) عدم حرمان كل من وزير

(١) عبد الأمير المكيلى المرجع السابق ص ٣٤٣ .

(٢) عبد الأمير المكيلى المرجع السابق ص ٣٤٤ .

العدل أو رئيس الادعاء العام من هذا الحق ويجب تعديل القانون بادخال رئيس الادعاء العام كجهة لها حق طلب اعادة المحاكمة .

ويرى البعض الآخر ^(١) أن عدم النص صراحة على هذا الحق لا يخل بحق الادعاء العام في طلب اعادة المحاكمة بناء على الحق المقرر له قانونا متى وجد أسبابا تدعو لطلبها . وظنى أنه لا يجوز للادعاء العام حق طلب اعادة المحاكمة من تلقاء نفسه كباقي الأشخاص الذين حددتهم قانون قانون أصول المحاكمات الجزائية فحق الادعاء العام مقصور في تلقي الطلبات والتحقيق وصحة الأسباب التي استند اليها الطلب وبفحص أوراق الدعوى ثم يعد تقريرا ويرسل الأوراق الى محكمة التمييز في أسرع وقت (م ٢٧٢ أصول جزائية) . فالمرجع لم يقرر هذا الحق للادعاء العام بنص صريح كنص المادة ١٥ من قانون تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية البغدادى الملغى ولو كان قصد المشرع ابقاء حق المدعى العام في طلب اعادة المحاكمة لنص على ذلك صراحة في القانون الحالى ، وبخاصة ان المادة ١٥ من قانون تعديل القانون الملغى كانت تحت يده وبصره عند وضع التشريع الحالى . ونعتقد أن الأفضل أن يقوم المشرع بتعديل القانون والنص صراحة على تقرير حق طلب اعادة النظر الى الادعاء العام أو وزير العدل لأن هيئة الادعاء العام هي المثلة للمجتمع وهي الحريصة على الصالح العام وتحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد .

(١) عباس الحسنى المرجع السابق ص ٢٥٦ .

المطلب الثاني

ميعاد الطلب

لم يحدد قانون أصول المحاكمات الجزائية الحالي ميعادا معيناً لتقديم طلب إعادة المحاكمة من ذوى الشأن . ولذا فيجوز تقديم الطلب ممن د الحق في ذلك في أى وقت ، ولا يسقط الحق فيه بمضى المدة .

المطلب الثالث

إجراءات تقديم الطلب

يجب أن يقدم طلب إعادة المحاكمة الى الادعاء العام مباشرة — في أى بلد من بلاد الجمهورية العراقية — من المحكوم عليه أو من يمثله قانوناً ، بشرط أن يكون موقعا ممن له صفة الطعن كى يضمن على الطلب الجدية وحتى يمكن التحقق من صفة الطاعن . واذا كان المحكوم عليه متوفى فيقدم الطلب من زوجة أو أحد أقاربه ، وفي كل الأحوال يجب أن يبين في الطلب موضوعه والأسباب التى يستند اليها ويرفق به المستندات التى تؤيده (م ٢٧١ أصول جزائية) .

ويجب على الادعاء العام أن يقوم بالتحقيق فى صحة الأسباب التى استند اليها الطلب وفحص أوراق الدعوى ، والتأكد من توافر صفة الطاعن ، وأن الحكم المطعون فيه حكما باتا بعقوبة أو تدبير فى جنائية أو جنحة فى الأحوال التى حددتها المادة ٢٧٠ أصول جزائية .

وبعد ذلك يعد تقريراً برأيه فى الموضوع ثم يرسله مع كافة أوراق الدعوى الى محكمة التمييز بأسرع وقت (م ٢٧٢ أصول جزائية) ورفع الطلب الى محكمة التمييز وجوبى مهما كان رأى الادعاء العام فيه .

وطلب اعادة المحاكمة ككل طرق الطعن غير العادية فلا يترتب عليه وقف تنفيذ الحكم الا اذا كان صادرا بالاعدام (م ٢٧٣ اصول جزائية) • ولا يجوز تقديم الطلب مرة أخرى استنادا الى الأسباب ذاتها التي بنى عليها الطلب الأول (٢/٢٧٩ اصول جزائية) وبمفهوم المخالفة أنه يجوز التقرير بالطلب مرة ثانية استنادا الى أسباب أخرى أو جديدة لم يتضمنها الطلب الأول •

خاتمة الباب الرابع

ان طلب اعادة النظر في التشريع المصرى مقصور على النائب العام والمحكوم عليه في الحالات التي حددها القانون لكل منهما على سبيل الحصر • ولم ينص المشرع على ميعاد محدد لتقديم طلب اعادة النظر فيجوز تقديم الطلب في أى وقت ولا يسقط الحق في تقديمه بمضى المدة • ويقدم الطلب اذا كان الطاعن غير النيابة العامة بعريضة الى النائب العام يبين فيها الحكم المطلوب اعادة النظر فيه والأسباب التي يستند اليها مرفقا به المستندات المؤيدة له ثم يرفع النائب العام الطلب مع التحقيقات التي يكون قد رأى اجرائها الى محكمة النقض بتقرير برأيه والأسباب التي يستند عليها ويجب أن يرفع الطلب الى المحكمة خلال الاثني عشر الشهر التالية لتقديم الطلب ، ورفع الطلب الى محكمة النقض وجوبى في الحالات التي نصت عليها المادة ٤٤١ اجراءات جنائية مهما كان رأى النائب العام • أما اذا كان طلب اعادة النظر من النائب العام فيرفعه مع التحقيقات التي يكون قد رأى لزومها الى اللجنة المشكلة بمحكمة النقض للفصل في طلبات اعادة النظر ، لتفصل في الطلب بعد اطلاعها على الأوراق وتقبل احالته الى محكمة النقض اذا رأت قبوله •

وأباح التشريع الفرنسى لكل من وزير العدل والمحكوم عليه تقديم طلب اعادة النظر في الحالات التي حددها القانون • ولم يحدد المشرع ميعادا معيناً لتقديم طلب اعادة النظر خلاله •

ويقدم طلب إعادة النظر من له الحق في ذلك باسم وزير العدل
ويقيد بوزارة العدل ثم بعد ذلك يقوم وزير العدل بإحالة الطلب الى
الدائرة الجنائية بمحكمة النقض التي لا تملك الفصل في طلبات إعادة
النظر ما لم تكن محالة اليها بقرار من وزير العدل .

ولا يعرف التشريع الانجليزي الطعن بطريق طلب إعادة النظر إذ
أنه لم يعرف طرق الطعن غير العادية ، كما لم يعالج التشريع الكويتي طلب
إعادة النظر .

أما تشريع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية فقد نص على
الطعن بطلب إعادة النظر .

وحدد الأشخاص الذين لهم حق طلب إعادة النظر وهم : النائب
العام ، وكلاء النائب العام في الاتحاد ، ورئيس المحكمة العليا للاتحاد
ونوابه ورؤساء المحاكم العليا في الجمهوريات كل في حدود اختصاصاته كما
حددها القانون . وحدد القانون ميعاد تقديم طلب إعادة النظر بسنة تحسب
هذه السنة من لحظة اكتساب الحكم حجية الشيء المحكوم فيه . كذلك أخذ
التشريع العراقي بالطعن بطلب إعادة النظر ، وحدد المشرع العراقي
الأشخاص الذين لهم حق تقديم طلب إعادة المحاكمة وهم المحكوم عليه أو
من يمثله قانونا ، وإذا كان المحكوم عليه متوفى فيقدم الطلب من الزوجة
أو أحد أقاربه . ولم يحدد التشريع العراقي ميعادا لتقديم الطلب خلاله
وبالتالي يجوز تقديمه في أي وقت .

ويقدم طلب إعادة المحاكمة الى الادعاء العام مباشرة — وفي أي بلد
من بلاد الجمهورية العراقية — ممن له حق تقديم الطلب ، ويجب أن
يكون موقعا ممن له صفة ، كما يجب أن يتضمن الطلب موضوعه
والأسباب التي استند اليها مشفوعا بالمستندات التي تؤيده ، ثم يقر
الادعاء العام بالتحقيق في صحة الأسباب وغحص أوراق الدعوى والتأكد
من توافر صفة الطاعن وأن الحكم المطعون فيه بات ، ويعد تقريرا برأيه .
ويجب بعد ذلك أن يرسل كافة الأوراق الى محكمة التمييز مهما كانت
وجهة نظره .

خاتمة عامة

يمكن حصر الشرائع القانونية التي سادت العالم قديما وحديثا
فيما يلي :

١ — الشرائع الدينية وأساسها ديني وأخلاقي وأهم هذه الشرائع
الشريعة الاسلامية وقد كانت سائدة في صدر الاسلام وفي عهد الخلفاء
الراشدين وفي الدولة الاسلامية وهي حاليا مطبقة في بعض الدول مثل
المملكة العربية السعودية .

٢ — الشريعة اللاتينية وهي مستمدة أصلا من القانون الروماني ثم
تطورت على أسس علمية ونظريات فلسفية وهي مطبقة في الكثير من دول
أوروبا كفرنسا وإيطاليا .

٣ — الشريعة الانجلوسكسونية وأساسها العادات والتقاليد وتطورت
طبقا لظروف واعتبارات عملية سادت انجلترا وأهم مصادرها السوابق
القضائية والعادات والتقاليد والقانون وهي شريعة غير مكتوبة ويطلق عليها
الشريعة العامة وأهم الدول التي تأخذ بها هي انجلترا والولايات المتحدة .

٤ — الشريعة الاشتراكية وتقوم على أساس ثوري وقد ظهرت في
روسيا بعد نجاح الثورة الروسية سنة ١٩١٧ اذ كانت روسيا قبل الثورة
تطبق الشريعة اللاتينية وتقوم الشريعة الاشتراكية على الثورية باعتبار
أن القانون ظاهرة متحركة يتطور بحيث يتناسب مع ارادة الحزب الشيوعي
المعبر عن ارادة الطبقة العاملة وتأخذ الدول الاشتراكية بهذه الشريعة وأهم
هذه الدول روسيا ويوغسلافيا — وتشيكوسلوفاكيا — والمجر — والصين .

وهذه الشرائع جميعا عرفت طرق الطعن في الأحكام وان كان بعضها
لم يأخذ بنظام المعارضة والبعض الآخر لم يعرف نظام الاستئناف
وذلك على النحو السالف بيانه في هذا البحث .

نتائج الدراسة :

ان البحث في شرائع الأمم ليس هدفا في حد ذاته ، وانما هو وسيلة لبيان أوجه التشابه في النظم القانونية ومواطن الاختلاف بين تشريعات الدول في العصر الحديث .

ويمكن الاستفادة من دراسة شرائع الدول بسد النقص في التشريع الوطنى حتى يصل قانون الاجراءات الجنائية المصرى في تقدمه وتطوره الى أحدث ما وصلت اليه تشريعات الدول الأخرى . وهذه هي الغاية التى ينشدها البحث العلمى بتطبيق النتائج المستخلصة من الدراسة المقارنة .

وعلى ضوء ما تقدم من دراسة وبحث فاننا نقترح تعديل التشريع بالنسبة لما يأتى :

أولا : الأخذ بنظام المعارضة للمتهم أمام محاكم أول درجة حتى لا يحرم المتهم من ابداء دفاعه أمامها فضلا عن أن ذلك يقلل من الطعون بالاستئناف وبالتالي تقل القضايا أمام محاكم الجنح المستأنفة .

ثانيا : عدم اعتبار التقرير من وكيل بالمعارضة أو الاستئناف اعلانا بالجلسة المحددة لنظر المعارضة أو الاستئناف لأن علم الوكيل بالجلسة لا يفنى عن علم الأصل .

ثالثا : تضييق الطعن بالمعارضة وذلك على النحو التالى :

١ - إلغاء معارضة المسئول عن الحقوق المدنية اذ يستطيع حضور جلسات نظر الدعوى بتوكيل عام أو خاص .

٢ - التصريح للمتهم أن ينوب عنه في الحضور محام بتوكيل عام رسمى أو خاص ما لم تر المحكمة ضرورة حضور المتهم في الجلسة .
(م ٢٧ - التشريع المصرى)

٣ - عدم جواز المعارضة في الأحكام الصادرة بوقف تنفيذ العقوبة أو الغرامة المقضي بها ، مادامت في حدود النصاب الانتهائي للمحكمة .

٤ - جعل ميعاد المعارضة عشرة أيام من تاريخ إعلان المتهم بالحكم الغيابي
اعلانا قانونيا .

رابعا : الغاء نظام الادعاء بالحق المدني بتعويض مؤقت أمام المحاكم الجنائية ، وعلى المدعى بالحقوق المدنية أن يحدد كامل التعويض أمام المحاكم الجنائية مرعيا في ذلك نصاب المحكمة التي تنتظر الدعوى ، فاذا زاد على النصاب للقاضي الجزئي ، فيجب أن يلجأ الى المحاكم المدنية وليس المحاكم الجنائية .

خامسا : الغاء الاستئناف في الأحكام الصادرة بالفرامة أو وقف التنفيذ اذا كانت الغرامة في حدود النصاب الانتهائي للمحكمة .

سادسا : الغاء ميعاد استئناف النائب العام والاستئناف الفرعي والنص على ميعاد واحد لجميع أطراف الدعوى على أن يكون ميعاد الاستئناف ثلاثون يوما لجميع الخصوم . فقد جعل التشريع الانجليزي ميعاد الاستئناف واحدا بالنسبة لكل الخصوم وأيضا التشريع الكويتي الذي وضع على هدى التشريع المصري ، وبذلك تتحقق المساواة بين خصوم الدعوى .

سابعا : انشاء دائرة أو أكثر بمحكمة النقض تتولى الفصل من ناحية الشكل في الطعون المرفوعة اليها ، وفيما اذا كان الظاهر من أسباب الطعن أنها منتجة تؤدي الى نقض الحكم من عدمه . فاذا ظهر لها أنه منتج تأمر بوقف تنفيذ الحكم مؤقتا لحين الفصل في موضوع الطعن حرصا على حقوق الأشخاص وتجنبنا للأحكام التي تصدر من محكمة النقض في الطعون ببراءة المتهمين مما أسند اليهم ، وبذلك تتحقق الغاية من الطعن

بالنقض والا فما جدوى الطعن بالنقض اذا نفذ المحكوم عليه الحكم ثم
قضى ببراءته بعد ذلك •

ثامنا : أن يحدد ميعاد تقديم طلب اعادة النظر بسنة تحسب من
تاريخ اكتشاف أو ظهور الأسباب التي على أساسها قدم الطلب •

تم بحمد الله وتوفيقه

بيان باهم المراجع

أولا : باللغة العربية :

(١) الاجراءات الجنائية والمرافعات الجنية :

اسم المؤلف « مع حفظ الألقاب »	اسم المراجع
١ — أحمد أبو الوفا	نظرية الدفوع في قانون المرافعات سنة ١٩٧٧ .
٢ — أحمد صفوت	النظام القضائي في إنجلترا سنة ١٩٢٣ .
٣ — أحمد فتحى سرور	الوسيط فى الاجراءات الجنائية سنة ١٩٧٠ .
٤ — أحمد نشأت	شرح قانون تحقيق الجنايات سنة ١٩١٨ .
٥ — ادمونوس ملكا	شرح القانون الانجليزى طبعة أولى سنة ١٩٥٤ مطبعة مصر .
٦ — ادور غالى الذهبى	١ — اعادة النظر فى الأحكام الجنائية سنة ١٩٧٠ . ٢ — الاجراءات الجنائية فى التشريع المصرى الطبعة الأولى سنة ١٩٨٠ .
٧ — السيد حسن البقال	طرق الطعن فى التشريع الجنائى وأشكلات التنفيذ سنة ١٩٦٠ .
٨ — توفيق محمد الشاوى	فقه الاجراءات الجنائية سنة ١٩٥٤ .

- | اسم المؤلف | اسم المرجع |
|------------------------|--|
| ٩ — جندي عبد الملك | الموسوعة الجنائية الجزء الأول
سنة ١٩٣١ ، الجزء الثاني سنة
١٩٤٢ • |
| ١٠ — حسن الفكهاني | موسوعة القضاء والفقه للدول
العربية الاجزاء ٢ ، ١١ ، ٢٠ ، ٢٦ ،
سنة ١٩٧٥ ، سنة ١٩٧٦ • |
| ١١ — حسن صادق المرصاوي | ١ — أصول الاجراءات الجنائية
سنة ١٩٧٧ • |
| | ٢ — شرح قانون الاجراءات
والمحاكمات الجزائية الكويتي
جامعة الكويت سنة ١٩٧١ • |
| ١٢ — حسن نشأت | شرح قانون تحقيق الجنايات
الجزء الأول سنة ١٩٢١ • |
| ١٣ — حمدي عبد الرحمن | محاضرات عن المدخل الى
الدراسة القانونية المقارنة — أقيت
على طلبة دبلوم القانون المقارن
حقوق عين شمس سنة ١٩٧٤/٧٣ |
| ١٤ — رمسيس بهنام | الاجراءات الجنائية تأصيلا
وتحليلا الجزء الثاني طبعة ١٩٧٨ |
| ١٥ — رؤوف عبيد | ١ — مبادئ الاجراءات الجنائية
في القانون المصري طبعة ١٩٧٤ |

اسم المؤلف

اسم المؤلف

٢ - المشكلات العملية العامة في
الاجراءات الجنائية الجزء
الأول والجزء الثاني
طبعة ١٩٧٣ .

شرح قانون أصول المحاكمات
الجزائية الجديد المجلد الثاني -
جامعة الكويت سنة ١٩٧٢ .

أصول الاجراءات الجنائية في
قانون أصول المحاكمات الجزائية
الجزئين الأول والثاني طبعة
المعارف ببغداد سنة ٧٤ ، ١٩٧٥

الوسيط في الاجراءات الجزائية
الكويتية - جامعة الكويت
سنة ١٩٧٤ .

١ - شرح قانون الاجراءات
الجنائية سنة ١٩٥٣ .
٢ - قانون الاجراءات الجنائية
معلقا على نصوصه سنة ٥٦

المبادئ الأساسية في الاجراءات
الجنائية ج ٢ سنة ١٩٢٢ طبعتي
١٩٣٩ ، ١٩٥٢ .

١٦ - عباس الحسيني

١٧ - عبد الأمير العكيلي

٢٨ - عبد الوهاب حومد

١٩ - عدلى عبد الباقي

٢٠ - على زكى العرابي باشا

- | اسم المؤلف | اسم المرجع |
|---------------------------|---|
| ٢١ — فتحى والسى | الموسيط فى قانون القضاء المدنى
• سنة ١٩٨٥ |
| ٢٢ — مأمون سـلامه | الاجراءات الجنائية فى التشريع
المصرى ١٩٧٣ • |
| ٢٣ — محمد كمال عبد العزيز | تقنين المرافعات المدنية ١٩٧٨ • |
| ٢٤ — محمد مصطفى القللى | أصول تحقيق الجنايات ستة
• ١٩٤١ |
| ٢٥ — محمد محى الدين عوض | القانون الجنائى — اجراءاته فى
التشريعين المصرى والسودانى ج ٢
• سنة ١٩٦٤ |
| ٢٦ — محمود محمود مصطفى | ١ — شرح قانون الاجراءات
الجنائية سنة ١٩٦٤ و سنة
• ١٩٧٥ |
| | ٢ — تطور قانون الاجراءات
الجنائية فى مصر وغيرها من
الدول العربية سنة ١٩٦٩ • |
| ٢٧ — نجيب بكير | دور النيابة العامة فى قانون
المرافعات دراسة مقارنة سنة ١٩٧٤ |
| ٢٨ — يوسف أصـبـلـفـ | قانون تحقيق الجنايات الأهلى
• سنة ١٨٩٦ |

- | اسم المؤلف | اسم المرجع |
|----------------------------|--|
| (ب) تاريخ القانون : | |
| ١ — ابراهيم نصحي | تاريخ مصر في عهد البطالمة
الجزء الأول سنة ١٩٤٦ • |
| ٢ — شفيق شحاته | التاريخ العام للقانون في مصر
الحديثة سنة ١٩٥٨ • |
| ٣ — صوفي حسن أبو طالب | مبادئ تاريخ القانون سنة ١٩٦٥ |
| ٤ — عبد الرحمن الرافعي | تاريخ الحركة القومية وتطور
نظام الحكم في مصر الجزء الأول
سنة ١٩٢٩ • |
| ٥ — عبد السلام الترمانييني | تاريخ النظم والشرائع —
جامعة الكويت ١٩٧٥ • |
| ٦ — عبد الفتاح سايرداير | تاريخ القانون العام سنة ١٩٥٧ |
| ٧ — عبد المنعم البدرأوى | تاريخ القانون الرومانى سنة
١٩٤٩ • |
| ٨ — على بدوى بك | أبحاث التاريخ العام للقانون —
تاريخ الشرائع « الشريعة
الانجلوسكسونية » الجزء الأول
سنة ١٩٤٧ • |
| ٩ — عمر مهدوح مصطفى | أصول تاريخ القانون سنة ١٩٥٤ |

اسم المؤلف	اسم المرجع
١٠ — محمد الشقنقىرى	تاريخ القانون المصرى سنة ١٩٧٤
١١ — محمد فؤاد شكرى وآخرين	بقاء دولة مصر محمد على سنة ١٩٤٨ •
١٢ — محمود سلام الزناتى	تاريخ القانون المصرى سنة ١٩٧٢ •

(ج) القضاء فى الاسلام :

١ — أبو الوليد محمد بن أحمد ابن رشد القرطبى الاندلسى الشهير بابن رشد	بداية المجتهد ونهاية المقتصد — الجزء الثانى •
٢ — أبو محمد عبد الله بن أحمد ابن محمد بن قدامة الحنبلى الشهير بابن قدامة	المغنى — الجزء العاشر •
٣ — أحمد شلبى	موسوعة النظم والحضارة الاسلامية الجزء السابع ١٩٧٦ •
٤ — أحمد هريدى	محاضرات ألقىت على طلبية دبلوم الشريعة الاسلامية ، حقوق القاهرة سنة ١٩٧١ •
٥ — الماوردى — أبى الحسن على بن محمد بن حبيب	الأحكام السلطانية والولايات الدينية

اسم المرجع

- ٦ — جمال صادق المرصفاوى
نظام القضاء فى الاسلام —
بحث القى فى مؤتمر الفقه
الاسلامى بالسعوديه سنة ١٩٧٦ •
- ٧ — سليمان محمد الطماوى
السلطات الثلاث فى الدساتير
العريية والفكر الاسلامى ١٩٧٣
- ٨ — عطيه مصطفى مشرفه
القضاء فى الاسلام سنة ١٩٦٦
- ٩ — محمد سلام مذكور
القضاء فى الاسلام سنة ١٩٦٥
- ١٥ — محمد ماهر
الكفاح ضد للجريمه فى الاسلام
سنة ١٩٧٣ •
- ١١ — محمود بن محمد بن
عرنوس
تاريخ القضاء الاسلامى •

قوانين

- قانون تحقيق الجنايات الصادر سنة ١٨٨٣ •
- قانون تحقيق الجنايات الصادر سنة ١٩٠٤ •
- قانون تحقيق الجنايات المختلط رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٧ •
- قانون الاجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته •
- القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات اجراءات الطعن أمام محكمة
النقض المصرية وتعديلاته •
- القانون رقم ٢٣ لسنة ٧١ باصدار قانون المحاكمات الجزائية العراقي
ومذكرته التفسيرية •
- القانون رقم ٤٢ لسنة ٦٤ بتنظيم مهنة المحاماة في دولة الكويت والمعدل
بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٦٨ •
- القانون رقم ٤٠ لسنة ٧٣ بشأن حالات الطعن بالتمييز واجراءاته
مدولة الكويت ومذكرته الايضاحية •
- قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية رقم ١٧ لسنة ٦٠ الكويتي
ومذكرته التفسيرية •
- قانون السلطة القضائية المصرية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانونين
٤٩ لسنة ١٩٧٣ ، ١٧٤ لسنة ١٩٧٦ •
- قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ٦٨ في مصر وتعديلاته •
- قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ٦٨ في مصر والمعدل بالقانون رقم ٦٥
لسنة ١٩٧٠ •

- المرسوم الأميري رقم ٦ لسنة ١٩٦٥ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية الكويتي ومذكرته التفسيرية .
- المرسوم الأميري رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم القضاء بدولة الكويت والمعدل بالقانون ١٢ لسنة ١٩٦٥ .
- لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة سنة ١٨٨٣ في مصر .
- دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية « القانون الأساسي » مع التعديلات والاضافات التي أقرتها الدورة الثانية للسوفيت الأعلى للاتحاد السوفيتي في حلقة التشريعية الثامنة طبعة سنة ١٩٧٤ دار التقدم — موسكو .
- أسس التشريع لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والجمهوريات المتحدة ترجمة الدكتور ثروت أنيس الاميوطي — دار التقدم — موسكو سنة ١٩٧٤ .
- مجموعة الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية بمحكمة النقض .
- مجموعة القواعد القانونية التي قررتها الدائرة الجنائية بمحكمة النقض في خمسة وعشرين عاما ابتداء من يناير سنة ١٩٣١ حتى يناير سنة ١٩٥٥ .
- مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها الدائرة الجنائية بمحكمة النقض في عشر سنوات من يناير سنة ١٩٥٦ حتى يناير سنة ١٩٦٦ للمستشار أحمد سمير أبو شادي .
- مجلة القضاء العراقية .
- مجلة المحاماة المصرية .

— مجلة القضاء والقانون الكويتية •

— مقال الدكتور أدور غالى الذهبى — تعليقات على قضاء النقض بشأن
ميعاد المعارضة فى الحكم الغيابى — المجلة الجنائية القومية —
المجلد العاشر سنة ١٩٦٧ •

— مقال للدكتور رؤوف عبيد — بحث فى القضاء الجنائى عند الفراغة ،
المجلة الجنائية القومية ، المجلد الأول — العدد الثالث نوفمبر
سنة ١٩٥٨ •

— مقال للدكتور عبد الفتاح السيد — الطعن فى الأحكام الغيابية الصادرة
فى مواد الجنح والمخالفات — مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الخامسة
العدد الثالث سنة ١٩٣٥ •

— مقال للأستاذ على بدوى — أبحاث فى تاريخ الشرائع — مجلة القانون
والاقتصاد ، السنة الأولى — العدد الثالث مايو سنة ١٩٣١ •

— مقال للأستاذ على بدوى — أبحاث فى تاريخ الشرائع ، المرجع السابق ،
السنة الأولى العدد الخامس نوفمبر سنة ١٩٣١ •

— مقال للأستاذ فارس عبد الرحمن الوقيان النائب العام لدولة الكويت ،
النيابة العامة وطبيعة عملها •

ثانياً — مراجع باللغة الفرنسية :

1. **ANCEL MARC** : Le système pénal soviétique. Paris. 1975.
J. Bellon, M. Fridleff, Godneff, ch. Kouribsky et S. E. Sismondini :
2. La réforme pénale soviétique - code pénal, code de procédure pénale et Loi d'organisation Judiciaire de la. R.S.F.S.R. du 27 octobre 1960 - Paris 1962. — Traduits Par
3. **Bellon Jacques** :
Droit pénal soviétique et Droit pénal. Paris 1961.
4. **David René** :
Le Droit Anglais. Paris 1969.
5. **Fréjaville. M.** :
Manuel de droit criminel - Paris 1948.
6. **Fréjaville. M. et Soyer jean claude** :
Manuel de droit criminel français. Paris 1964.
7. **Garraud. R. et Garraud. P.** :
Précis de droit criminel. Paris. 1934.
8. **Garreau Pierre** :
Exposé Methodique de droit pénal. Paris 1941.
9. **Levasseur. G. et Chavance. A.** :
Droit pénal et Procédure pénale. Paris. 1963.
10. **Larguier Jean** :
Droit pénal général et procédure pénale. Paris 1972.
11. **Merle Roger et Vitu Andre** :
A — Traite de droit criminel Paris 1967.
B — Traite de droit criminel - problèmes généraux de la science criminelle - Droit pénal Procédure pénale. Paris 1973.
12. **Roux. J. A.** :
Cours de droit criminel. Tome II : Procédure pénale. Paris. 1927.
13. **Soyer Jean claude** :
Droit pénal et procédure pénale. Paris. 1976.
14. **Stefani Gaston et Levasseur Georges.** Droit pénal général et Procédure Pnale Paris 1975.
15. **Vouin Robert et Léaute Jacques** :
Droit pénal et procédure pénale Paris 1959.
16. **Petits codes Dalloz** :
Code de procédure pénale - Paris. 1976 - 1977.

ثالثا - مراجع باللغة الانجليزية :

1. **H. A. PALMER and Henry Palmer :**
Harris's Criminal Law - London 1960.
2. **Kenneth smith and denis J. Keenan :**
English Law - third edition - London 1969.
3. **Rupert cross and philip asterley jones :**
A - An Introduction to Criminal Law - London 1964.
B - An Introduction to Criminal Law - London 1972.
4. **The Soviet Court :**
Translated from the Russian by Murad Saifulin - progress publishers. MOSCOW. First printing. 1973.
5. **W. S. HOLD Sworth :**
A History of English Law - Volume I - London 1903.
6. **Marston Garcia.**
Criminal Law and Procedure in Anutshell - Ninth Edition - London 1954.
7. **Stephen Mitchell and John Huxley Buzzard,**
A rchbold -pleading, Evidence and practice in criminal Cases -
Fortieth Edition - London 1979.
8. **I. G. Carvell and E. Swinfen Green**
Criminal Law and procedure - London 1970.
9. **Lord Halsbam of ST. Marylebone**
Halsbury's Laws of England - Fourth Edition - Volume II - London 1976.
10. **Jerome Hall and Gerbard O. W. Mueller**
Criminal Law and procedure - Second Edition. London 1965.

ايضاح الرموز كما جاءت بقانون الاجراءات الفرنسي طبعة دالوز
والذي اعتمدنا عليه في البحث وقد استعملنا بعضها •

Bull. Crim. Bulletin des arrêts de la Cour de Cassation en matière
Criminelle.

C. Pr. Pén. Petit Code de Procédure Pénale Dalloz.

Crim, Arrêt de la Chambre Criminelle de la Cour de Cassation.

D. H. Dalloz, Recueil hebdomadaire de jurisprudence (Pour les années
anterieures à 1941).

D. C. Dalloz, Recueil Critique de jurisprudence et de législation «mensuel»,
année 1941. Jurisprudence, Page 110 (années 1941 - 1944).

تصويبات

الصواب	الخطأ	رقم السطر	رقم الصفحة
ديودور	ديودور	٢٣	٥
تحذف لسنة ١٩٥٠	لسنة ١٩٥٠	١٣	٥
جوستينيان	جوستينيان	٢	١٨
وروى	ورى	٥	٢٢
للمعذر	للمعذر	٢٠	٢٢
أبوحنيفة	أبوحنيفة	١٠	٢٣
الترمانيسى	الترمايستى	٢٣	٣٤
اثمانا	اثباتا	٢١	٣٥
منهما	منها	٤	٣٦
مأثبت	مأثبت	٤	٣٧
لاعلان	لان	٤	٥٥
وشكل	واما شكل	٣	٦٩
اذ	اذا	٢	٨٠
«٤»	«٥»	١٣	٨١
خلاف	خلافنا	١٥	٨٦
اجراءات	اجراءت	١٧	٨٨
بالاعلان	للالعلان	٨	٨٩
وبعد	ويعد	١٨	٩٣
ونعتقد	وتعتقد	١	٩٥
الدعويين	الدعوتين	٨٠	٩٥
يفترض	يقترض	٤	٩٦
يكون	كون	١٨	٩٦
يضاف — وقضى — قبل عبارة لما كان يبين من الاطلاع	_____	٤	٩٩
يضاف — فى أول السطر — وقضى —	_____	١٠	٩٩
تضاف — وهو معلق على نصوصه بأحكام النقض الفرنسية	«الهامش»	٢٠	١٠٢
Criminelle	Criminell	١٩	١٠٣
Criminelle	Criminalle	١٩	١٠٣
تحذف لانها مكررة ت	مارل روجى وفيتى ازيه	٢١	١٠٣
تضاف كلمة اثره بعد المتهم	_____	٤	١٠٦
Dixième Éditions	Dixieme Editions	٢١	١٠٦
Éditions	Editions	٢٣	١٠٦
Stefani. G.	Stefani. C.	٢٠	١٠٧

الصواب	الخطأ	السطر	الصفحة
	ايصال	ابطال	١٨ ٨٠٨
Droit Pénal		Droit	٢٣ ١٠٩
	يعمل	يعمل	٧ ١١٠
	بسبب	يسبب	٢١ ١١٣
يضاف بعد قانون الاجراءات عبارة		_____	٧ ١١٦
« الا طريق طعن عادى واحد وهو			
الطعن بطريق »			
يضاف بعد اولهما كلمة « الطعن »		_____	١٠ ١١٦
سوف		سو	١٢ ١٢٢
بغير		يغير	١٣ ١٢٥
الحسنى		الحسينى	٢٢ ١٢٩
من		—	١١ ١٤٦
يضاف قبل المطلب الاول — فى نصف		_____	٧ ١٤٧
الصفحة — المبحث الاول — صفة			
الطاعن			
يضاف كلمة استئناف بعد كلمة النيابة			٧ ١٧٦
الفرعى		الأصلى	١ ١٨٢
ولا تتسق		ولانتنسق	٣ ١٨٢
تضاف كلمة « لا » بعد كلمة « المتهم »		_____	٣ ١٨٢
العامّة		العام	٩ ١٨٥
التحقق		التحق	٣ ١٨٩
فيتى اذيه		فيتى ازيه	١٥ ١٩٦
يتمكنوا		يتمكنوا	١٢ ٢٠٣
تلغرافية		لتغرافية	١٥ ٢٠٣
الجناى		الجناى	٨ ٢٠٨
أن		الا	١٢ ٢١٥
الرغبة		الرغفة	١٥ ٢٢٧
الضابط		الضاطط	٤ ٢٢٨
يتابع		يتانع	٨ ٢٢٨
بالادانة		الادانة	٣ ٢٣٧
بصرف		يصرف	١ ٢٣٨
فيحسب		فيحسب	٨ ٢٤٧
لارادته دخل فيها		لا دخل لارادته فيها	٢١ ٢٦٤
تضاف كلمة « الطعن » بعد كلمة		_____	٧ ٢٧٤
« بينها »			
فهذه		فهده	٩ ٢٩٤
بكفالة او بدونها		مع كفيل او بدونه	٩ ٢٩٦
وستعالجها		وستعالجها	٤ ٣٠٥

الصواب	الخطأ	رقم السطر	رقم الصفحة
الشهادة	الشاهدة	١٠	٣١٢
اعتمدنا	اعتدنا	١٧	١٣١٧
أجلها	أجليها	٧	٣١٩
بكافة	كافة	١٧	٣٣١
عشرة	عشرية	٤	٣٥٠
التجريم	التجر	١٨	٣٥٣
الجرائم	الجرأ	١٩	٣٥٨
أو	أن	١١٦	٣٥٩
التمييزية	لتمييزية	٢	٣٦٤
تضاف « و » بعد كلمة بغداد	—————	٢٠	٣٦٤
وثار	وتار	٣	٣٦٧
وستعالج	وستعالج	١	٣٧٩
للورثة	للورث	١٤	٣٨٤
فيها	فيها	١١٠	٣٨٧
Fréjaville. M. يحذف	Fréjaville. M. جارو	١٨	٣٩٣
التنفيذ	التنفذ	٨٦	٣٩٨
حاز	جاز	١٥	٤٠٠
اذ	أ	١٥	٤١٥
يقوم	يقو	٢٣	٤١٥
ذكر أسماء المترجمين لقانون	عدم ورود أسماء	٣	٤٣٠
العقوبات والاجراءات الجنائية	المترجمين لقانون		
السوفيتي بعد كلمة	العقوبات والاجراءات		
Traduits Par	الجنائية السوفيتي		
	بعد كلمة ترجم		
	بواسطة		
	Traduits Par.		
Pénale.	Pénale	٣٣	٤٣٠